إشكالية الدولة الوطنية والصراعات العرقية في أفريقيا

أ.م جميلة سي يوسف*
باحثة وأكاديمية من الجزائر

* كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر

مقدمة

في الدولة الوطنية يجب أن يتوافر لدى تجمُّع بشري الرغبة في الحياة المشتركة، سواء تحقق هذا الشعور بتوفير مقوِّم من المقومات المهيئة لهذه الرغبة، أو أكثر من مقوِّم، كوحدة اللغة أو الأصل أو وحدة الدين أو وحدة التاريخ المشترك أو الجوار الإقليمي الذي يولِّد وحدة المصالح أو غير ذلك من المقومات التي تخلق لدى العنصر البشري الرغبة في الحياة الجماعية الواحدة، ممّا يؤدي إلى ترسيخ الوحدة الوطنية والمصلحة الوطنية ومن ثم تفادي الأسباب أو العوامل التي تؤدي إلى التفكيك ومنها الصراعات العرقية[1]، والدولة الوطنية في مفهومها العام هي التنظيم الحقيقي والمجسد لمعنى الأمة. وفي هذا المستوى من التنظيم لا يصبح هناك فرق بين الدولة والأمة اللذين يشكلان وحدة كاملة، هذا الأمر تطلب قروناً من الثورات والتضحيات التي توجت بإنشاء اتفاقية ويستفاليا 1648، ومن بعد الثورة الفرنسية في 1789. إذا ما قمنا بعملية مقارنة بين هذا الإطار النظري للدولة الوطنية وبين واقع الدولة في أفريقيا، يمكن لنا أن نخلص إلى نتيجة أن الدولة في أفريقيا لم تتمكن بعد، من الارتقاء إلى مستوى الدولة الوطنية كما هي معرفة. وانطلاقاً من ضعف يتمثل أساساً فيعدم تمثيل الدولة للمجتمع، فالملاحظ في أفريقيا استحواذ جماعة أو جماعتين عرقيتين على السلطة وتطوير جهاز بيروقراطي غرضه إعادة إنتاج التركيبة العرقية والاجتماعية للنظام الحاكم مع الاعتماد على التأييد الخارجي، هذه الوضعية أفرزت آثاراً عميقة على وحدة وتماسك الدولة والتي ظهرت في شكل صراعات عرقية تقودها حركات قومية تطالب بقيام دولة مستقلة كانفصال جنوب السودان عن شماله واستقلال أريتيريا عن إثيوبيا وانهيار دولة الصومال.

(1) محمد طه بدوي، النظريات السياسية، النظرية العامة للمعرفة السياسية، القاهرة: المكتب المصري الحديث،1986، ص55.

وانطلاقا من هنا، يتبادر إلى أذهاننا السؤال الآتي:

ـ كيف يمكن تفسير إشكالية الدولة الوطنية في أفريقيا وماهي تداعياتها؟ وكيف يمكننا تقييم تجربة الدولةالوطنية في أفريقيا؟

أولاً: التعريف بالدولة الوطنية:

إن مصطلح الدولة الوطنية لدى فيبر هي الإطار والتنظيم الذي يجسد واقعياً مفهوم الأمة، إذ يصبح الشعب والأمة عنصراً واحداً يجسد مجموعة ثقافية وسياسية في هذا التنظيم، تتمكن الأمة من ممارسة الحكم والتمتع أيضاً بالاستقلال التام. وفي إطار الدولة الوطنية تصبح الهوية الوطنية ملك مشاعاً لدى كل الأفراد، من دون تمييز ذلك إنها قائمة على تكريس واحترام قيمة وشعور كل فرد وترسيخ الحقوق والواجبات، التي يتمتع بها هذا الفرد أو المواطن. إن الهوية الوطنية تعير اهتماماً خاصاً للمواطنة، فهي الركيزة الأساسية في بناء الدولة الوطنية التي تتجاوز المنطق التقليدي، الذي كان سائداً قبل ظهورها أي ما قبل الوطنية والقائم على الولاءات للقبيلة والعشيرة وللانتماءات العرقية.

أن الاعتراف بالدولة لا يتم إلا في إطار تحديد علاقاتها بالأمة

إن مصطلح الدولة الوطنية هو نتاج الوعي من طرف الدولة بالحقائق الوطنية، وفي هذه الحالة يجب أن ينظر إليها على أنها الأمة المنظمة. الدولة (Etat) والوطنية (National) في إطار المفهوم المركب نفسه أي الدولة الوطنية يجعل منها كائن قانوني واعتباري ومالكة للسيادة، وفي هذا الإطار تنص مدرسة التشريع الفرنسي على أن الاعتراف بالدولة لا يتم إلا في إطار تحديد علاقاتها بالأمة. وانطلاقاً من هذا فإن الاعتراف بوجود الدولة يرتبط بتشكيل الأمة لعدد معين من المؤسسات التمثيلية.

فالدولة الوطنية الكاملة كائن إقليمي وسياسي واجتماعي[2] وثقافي وأسطوري. إن حقيقة الدولة الوطنية متعددة الأبعاد وهي قائمة على الجمع بين مقومات مختلفة في إطار الوحدة[3].

وتعدّ عملية ظهور الدولة موائمة تدريجية بين الهياكل السياسية ونمطاً أساسياً للمجتمعات البشرية، ويقوم هذا النمط على تواجد مقومات مشتركة التي تؤدي إلى تحقيق الانسجام والرغبة في الحياة المشتركة[4]. وتستند كفاءة

(2) Emmanuel Picavet «Modèles formels et rationalitépolitique», Paris, PUF, 2002 PP. 161 - 185..

(3) Sous la direction de Gil Delannoi et Pierre André Taguieff, «Théories du nationalisme» Paris, ED Kime, 1991, PP 319 - 324, Paris.

(4) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، ط 1،رياض: مكتب العبيكان، 2007،ص 86.

الدولة المتماسكة إلى قدرتها في تعبئة المجتمع في مواجهة التهديدات الخارجية.

وفي إطار الدولة الوطنية يستوجب على الدولة أن تتمتع بمصدر سلطة واحدة[5]، في إطار إقليمها الذي يسيطر عليه، كما يجب أن تحظى بولاء السكان لها، ويجب على الدولة أن تعمل بطريقة منظمة ودائمة وبشكل جيد، لتحقيق مصالح المجتمع.

(5) جونس. درايزك، باتريك دنفلي، نظريات الدولة الديمقراطية،ترجمة هاشم أحمد محمد ،ط1، القاهرة: المركزالقومي للترجمة، 2013،ص 38.
Carr. E. H and others, Nationalisme, london oxford university presse, 1939, PP.25-34.

ثانياً: نشأة مفهوم الدولة الأمة في أوربا وتطوره

يتقارب مضمون الدولة الوطنية في أروبا، ذلك أن الدولة الأوربية أوجدها المجتمع بخوضه حروباً وثورات عديدة طيلة القرون الماضية، أسفرت عن تشكيل تنظيم سياسي مثّل صوت الشعب. فالدولة الوطنية الأوربية تعد نتاجاً لمسار ثوري تأريخي طويل، استهدف الإطاحة بالنظام الإمبراطوري القائم على مبدأ العروش، وتحقيق مبدأ القوميات ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[6]، فالدولة الأوربية الحالية التي أوجدتها اتفاقية ويستفاليا سنة 1648، هي وليدة تطورات فكرية ومادية تجسدت في نظريات العقد الاجتماعي، التي تقيم عقداً اجتماعياً يعد الركيزة الأساسية للديمقراطية، إذ تقوم على الإرادة الشعبية وتقييد سلطة الحاكم. ترأس هذه النظريات فلاسفة القرن السابع عشر أولاً، وفيما بعد فلاسفة القرن الثامن عشر، أمثال جون لوك، المفكر الإنجليزي وجون جاك روسو الفرنسي الأصل[7]. وكذلك تعد الدولة الوطنية وليدة حركات قومية قادها وطنيون تشبعوا بالأفكار القومية والتحررية.

تعد الدولة الوطنية وليدة حركات قومية قادها وطنيون تشبعوا بالأفكار القومية والتحررية

(6) محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص35

Pour d'amples informations (7) voir, Jean jacques Rousseau, Du contrat social,tome 3, Alger éditions Enag, 1991

جاءت اتفاقية ويستفاليا 1648 لتضع حداً للحروب وإرساء قواعد الدولة الأمة، على أساس الأخذ بمبدأ القوميـــة أي قيام الدولة على الترابط الموضوعي، ومن مقومات هذا الترابط وحدة العرق والعقيدة واللغة والثقافة والتاريخ. وبموجب هذه الاتفاقية نشأت دول في إنجلترا، وفرنسا وإسبانيا وبدأت تبرز المشاركة التدريجية للمواطنين في الحياة السياسية[8].

غير أنّ ما ميّز هذه الدول الجديدة ظهور حكومات ملكية مركزية مطلقة، مع تطبيق أنظمة قانونية موسعة واستبعاد مشاركة رجال الدين في الحكم كما في

Alain Djarkoff et autres, (8) Repenser le nationalismethéories et pratiques, presses desciencespolitiques, Paris, 2006. PP 15 et 16.

السابق. هذه الدول الملكية لم تحترم ما جاء في اتفاقية ويستفاليا كلية والمتعلق بتأسيس الدولة الأمة. فالمشاركون في اتفاقية ويستفاليا كان هدفهم الأساسي المحافظة على التوازن بين الدول العظمى التي كانت سائدة قبل الاتفاقية، دون إعطاء اهتمام كبير لعامل رغبة الشعوب في التعبير عن ولائهم السياسي أو مصيرهم السياسي.

حقق هذا النظام الجديد استتباب الاستقرار النسبي داخل الدول وأيضاً السلام ما بين القوى لكن على أساس التوازن في القوة.

استمرت الحركات القومية في المطالبة بدولة وطنية فعلية مع مجيء الثورة الفرنسية سنة 1789 التي أكدت مبدأ القوميات[9]، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصائرها ويتمثل هذا المبدأ في حق الجماعة البشرية في تحديد مصيرها السياسي، سواء بالانفصال عن الدولة التي تضمها أو بالانضمام إلى دولة أخرى تتقاسم معها عوامل أو مقومات مشتركة. ويرتكز هذا الحق على الإرادة الشعبية دون تقييدها بالروابط الموضوعية.

(9) جوزيف ياكوب، ما بعد الأقليات، بديل عن تكاثر الدول، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2004، ص. 29.

فالثورة الفرنسية جاءت للقضاء على مبدأ العروش في تقرير مصائر الشعوب، الذي بقي يفرض نفسه بالرغم من معاهدة ويستفاليا، والذي تجسد في الإمبراطوريات الفرنسية، والإسبانية، والإنجليزية والمجرية...، لكن الأحداث السياسية أكدت استمرارية مبدأ العروش في تقرير مصائر الشعوب كغزوات نابليون الواسعة واستعماره لألمانيا.

نستنتج مما سبق أنه كلما برزت على الساحة السياسية الأوربية أطر تنظيمية، أو ثورات تهدف إلى التجسيد الفعلي للدولة الأمة والقضاء على نظام التوازن التقليدي للقوى التي تحكم وفق سياسة التسلط المطلق بالشعوب، برزت بالمقابل أطر جماعية (مؤتمرات وغيرها) تديرها هذه القوى من أجل الحفاظ على الأوضاع الراهنة، والتي هي في صالحها، هدفها تأكيد حق العروش في تقرير مصائر الشعوب.

إنّ استمرار الحركات الوطنية أو القومية، أسفر في بداية القرن التاسع عشر عن القضاء على مبدأ العروش في تقرير مصائر الشعوب، وقيام الدولة الأمة أو الدولة الوطنية كقيام الجمهورية الفرنسية، وتأسيس دولة إيطاليا وهنغاريا واليونان وسويسرا وتشكسلوفاكيا...

إن الدولة الأمة التي أسست في أروبا هي قائمة على أساس التجرد من المفهوم العرقي، وبالمقابل كان الأفراد يتمتعون بصفة المواطنة التي تمنح المساواة في الحقوق والواجبات بين كل أفراد المجتمع بما فيهم النظام السياسي، الأمر الذي وطد من شعور انتماء هؤلاء الأفراد نحو أوطانهم على أساس وحدة المصير السياسي والعقلاني، واستبعاد بذلك البعد العرقي كإطار للولاء و كل أشكال الصراعات.

ثالثاً: دراسة واقع الدولة الوطنية في أفريقيا

انطلاقاً من دراستنا للمسار التاريخي الوطني الخاص بقيام الدولة الأمة في أوربا، والذي استغرق قرونا طويلة، فإن السؤال المطروح هو: هل يمكن عدّ هذه التجربة الأوربية (الدولة الوطنية الأوربية)، والتي هي وليدة ظروف وأحداث وحروب خاصة بالمجتمعات الأوربية، أنموذجاً يمكن الاقتداء به في أفريقيا لبناء دولة وطنية كما فعلت الدول الأفريقية بعد إحرازها على الاستقلال، مع العلم أن أفريقيا كان لها تنظيم سياسي واجتماعي مغاير لنظام الدولة في أروبا؟

وسنركز هنا على القيام بعملية التشريح للدولة الوطنية في أفريقيا بالوقوف على أهم مرتكزاتها، لغرض تحديد درجة تنظيم الدولة الأفريقية ومدى استجابتها لأركان قيام الدولة الوطنية بحسب التعاريف المقدمة أنفاً. كما سوف نتطرق إلى نظرة الغرب الاستعلائية تجاه المجتمعات الأفريقية باعتبارها مجتمعات تتواجد في الدرجة الدنيا.

أ) ـ ركائز الدولة في أفريقيا

1 ـ تحطيم التنظيم السياسي والاجتماعي الأفريقي السائد قبل الاستعمار وتنصيب دولة موالية للغرب بعدالاستقلال: إن السلطة في أفريقيا، أسست انطلاقاً من العامل التأريخي الذي لعب دور الاستقطاب، فهو ذاكرة الشعوب الذي يدفع بالشعور الإنساني إلى الرغبة في الانطواء تحت سلطة معينة. والمجتمع الأفريقي قائماً على دولة متعددة العرقيات تقوم على وجود سلطة مركزية، لكن مع الحفاظ على استقلالية الأقاليم التي توجد ضمن الإطار الإقليمي للدولة. وكانت هذه الأخيرة تطبق القوانين التقليدية التي هي نتاج تنظيم سياسي واجتماعي اندماجي،ينماز بالتنوع العرقي والتعددية الثقافية.

وهي من ثَمَّ تختلف عن النموذج الأوربي الخاص بالدولة الأمة. فمايميز المجتمع الأفريقي هو غلبة الانتماء العرقي على الانتماء الوطني أو المدني وغياب مفهوم المواطنة، وكذلك تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية وليس للحكومة المركزية هو المحدد للتوجه السياسي، والمهيمن على سلوكه الاجتماعي[10].

(10) علي لوراري، جدولة الدولة والعرق في أفريقيا: بين منطق الاستيعاب، ومنطق التعدد،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 3،ديسمبر 2014،ص. 67.

لذلك أدى الاستعمار دوراً بارزاً في تحطيم هذا التنظيم الاجتماعي والسياسي،عن طريق سياسة رسم أو خلق الحدود وتمزيق أواصر الجماعة العرقية الواحدة، فأصبحت جماعة عرقية واحدة مثلاً، تتوزع على ثلاث أو أربع دول، بحيث أصبح من الصعب تحقيق التجانس والاستقرار وتلاحم الأمة والتفافها حول النظام الحاكم.

2 ـ مواصلة الغرب سياسية تدعيم الجماعات: عمل الغرب على سياسة تدعيم جماعات عرقية سلمت لها مقاليد الحكم قبل انسحابه، وأضفت على نفسها الطابع الشرعي عن طريق استغلال رموز الثورة،على أساس أنها كانت تمثل القيادات التحررية بالأمس ضد الاستعمار، وقبل انسحابهربط الدول الأفريقية بمجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية، الثقافية والعسكرية، إذ نلاحظ التواجد العسكري الفرنسي تقريباً في كل دول أفريقيا الفرانكفونية، بالإضافة إلى اتفاقيات الدفاع والتعاون مع هذه الدول، وهنالك أيضاً اتفاقيات ومعاهدات الشراكة في إطار دول أفريقيا، الكرايب والباسفيك (A. C. P) بين إنجلترا ومستعمراتها السابقة. ففي بروندي ورواندا مقاليد الحكم للعناصر التوتسية وفي السودان، في فترة الإعداد لاستقلال السودان، اعتمد المحتلون الإنجليز على اتخاذ قرارات، سلمت لجنة السودنة عام 1954، ويقصد بالسودنة إبدال المسؤولين الإداريين الإنجليز الذين اهتموا بإدارة شؤون البلاد في أثناء مرحلة الاستعمار بمسؤولين سودانيين[11]. وعدت السياسة الإنجليزية بذور حرب أهلية طويلة بين شمال وجنوب السودان أسفرت عن انفصال الجنوب وإقامة دولة الجنوب المستقلة.

(11) عبد المالك عودة،مستقبل جنوب السودانبين وحدة الدولة أو الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، جويلية 1992، ص 7.

3 ـ تدعيم الحركات العرقية المناوئة لأنظمة الحكم المعادية: فيما يتصل بالحركة العرقية في جنوب السودان قبل تحول هذه المنطقة الجنوبية إلى دولة منفصلة ومستقلة، كانت دائمة التأثير السلبي في العلاقات بين السودان

والدول المجاورة التي كانت بمثابة الدعم للإنفصالين في الجنوب. تتمثل هذه الدول في إثيوبيا في فترة الإمبراطور هيلاسيلاسي، وفترة حكم الرئيس منغستو هيلا ماريام وأوغندا وأريتريا ومصر، ويشار كذلك إلى أن الولايات المتحدة قد قدمت يد العون للحركة الجنوبية السودانية. الغاية من ذلك هو التقليل من سيطرة النظام الحاكم على المناطق الغنية بالثروات.

رابعاً: نظرة الغرب الإستعلائية تجاه المجتمعات الأفريقية

تصب الفلسفة الاستعمارية في إطار التيارات الاجتماعية الأكاديمية الغربية التي من روادها مفكرون اجتماعيون أمثال إميل دوركايم، ماكس فيبر، تالكوتبارسونز وجون فرانسوا بيار، أن الدول الأفريقية ليس لها مؤهلات فكرية وثقافية تمكنها من التطور، فهي لم تستوفِ شروط قيامها كتنظيم اجتماعي له حدوده الإقليمية وبنية مركزية متماسكة، وإرادة بقاء شعبها ضمن كيان سياسي موحد ومستقل. ذلك أن أفريقيا لا تنتمي إلى الحضارة الغربية بموجب أنها لا تدين بالمسيحية، ومن ثَمَّ ليس لها أعراف وتقاليد الحضارة الغربية، وتلتقي هذه الأفكار مع نظرية ستيوارت ميل حول وجوب مزج الشعوب الأفريقية بالشعوب المتحضرة، من أجل تطوير النظام الجديد الذي يدعو إليه الغرب ويتجاوز معاهدة ويستفاليا 1648، والمبدأ الأساسي فيها والمتعلق بالسيادة الوطنية عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للدول باسم حقوق الإنسان والشرعية الديمقراطية.

أن الدول الأفريقية ليس لها مؤهلات فكرية وثقافية تمكنها من التطور، فهي لم تستوفِ شروط قيامها كتنظيم اجتماعي

ويرى كل من باترون بادى وبرينوم بيار وفرانسيس فوكوياما، أن أفريقيا لا يمكن أن تتطور إلا بمساعدة الغرب الذي بمقدوره تحديد مدى وقدرة الدولة، مقابل شروط تفرضها القوى الكبرى المانحة للمساعدات

وفي هذا الإطار تؤكد النظريات الغربية التي تناولت الدولة في أفريقيا (نظرية الدولة المستوردة[12]، نظرية الدولة في أفريقيا، سياسية البطن)[13] على استحالة تجسيد أركان الدولة الوطنية الفعلية في أفريقيا نظراً لقيامها على الركائز الآتية:

1) ـ مركزية سياسية مع انعدام ميكانيزمات الديمقراطية، فالنظام السياسي في أفريقيا يتميز بوجود جماعات مسيطرة تهتم بتطوير سياسات حول كيفية تسيير

(12) B. Badie, l'Etatimporté, L'oxidentalisation de l'ordrepolitiqué, parisfayard, 1992

(13) J.F. Bayart, Etat en Afrique, politique du ventre, Fayard, Paris, 1989, P. 57, 58.

مواردها الخاصة، ويؤدي الأمن دوراً كبيراً في تعزيز مكانة وقوة السلطة، وفي انتقاء المترشحين للانتخابات ومراقبة أشغال الجمعيات والاحتفالات، ومن الأمثلــة على ذلك، جماعة التوتسي المسيطرة في رواندا وفي بروندي بالرغم من كونها جماعة الأقلية (13% من مجموع السكان) أمام جماعة الأغلبية التي تتشكل من عناصر الهوتو بالنسبة 85% من جملة السكان. وتحتل جماعة التوتسي موقعها المسيطر منذ خمسة وثلاثين عاماً. وترفض كل مشاركة في الحكم من طرف الهوتو.

لذلك قامت القوات المسلحة التوتسية بإعدام الرئيس البروند يميل شيور نداداي (الهوتووى الانتماء) عقب انتخابه رئيساً للبلاد بمقتضى أول انتخابات حرة أجريت في بروندي عام 1993، وبالمسح العرقي الذي ذهب ضحيته أعداداً كبيرة من عناصر جماعة الهوتو وتشرد الألاف. في ليبيريا، شهدت البلاد في المدة بين (1989 ـ 1997) صراعاً عرقياً دامياً بين جماعتي الجيو (The Gio) والمانو (The Mano) بزعامة تشارلز تايلور من جهة والجماعة العرقية المسيطرة المتمثلة في جماعة كراهن (Krahn) من جهة أخرى، استهدف بها تشارلز تايلور السيطرة على الحكم والإطاحة بجماعة الكراهن والارتقاء بجماعتي الجيووالمانو إلى موقع السيطرة في ليبيريا، وقد اغتيل الرئيس الليبيري الكراهني الأصل صامويل دو، وتمكن تشارلز تايلور من السيطرة على مقاليد السلطة في البلاد.

2) ـ ضعف الاقتصاد وعدم قدرة الدولة على التعبئة الجماهيرية لإنشاء مجتمع مدني يقوم بدور المراقب للجهاز البيروقراطي، فهذا الأخير يعمل على إعادة إنتاج الدولة على أساس الرشوة، العلاقات الزبائنية وسياسة الاستقطاب للقوى الاجتماعية، ومن ثَمَّ فإن سياسات الإصلاح التي تقوم بها الدولة يميزها الغموض ذلك أنها تقوم على عدم فصل الإصلاح الإداري والمؤسساتي عن الإصلاح السياسي والاجتماعي. مما أدى إلى امتزاج المصلحة العامة مع الاعتبارات الاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى غموض أهداف المؤسسات واستحالة اصطفاف أهداف ومصالح الوكلاء والمديرين وخضوع المؤسسات العامة للبنى الاجتماعية من أعراف وتقاليد مما يؤدي إلى تصدع شرعية السلطة.

لقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى عدم إمكانية تحقيق الاندماج الاجتماعي

وكانت النتيجة بروز صراعات عرقية تجسدت في حركات تطالب بحق تقرير مصير شعبها عن طريق الحكم الذاتي أو الانفصال عن الدولة بالاستقلال عنها أو بالانضمام إلى دولة أخرى تقاسمها مقومات أو روابط مشتركة، منها الحركة الإرتيرية التي انتهت بالانفصال عن إثيوبيا وقيام دولة أريتيريا، وحركة صومالي أوجادين التي تطالب بالانفصال عن إثيوبيا، وحركة جيش تحرير جنوب السودان التي انتهت بقيام دولة جنوب السودان[14]. وهنا يستوجبنا طرح السؤال الآتي:

(14) تبدرو بارتجار، أقليات في خطر، ترجمة مجدي عبد الحكيم، سامية الشامي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995. سعد الدين إبراهيم،الملل والنحل والأعراق: هم وميات الأقليات في الوطن العربي، القاهرة: مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية، 1994.

هل هذه الحركات العرقية التحررية تهدف إلى تجسيد أمال وأماني ومطالب الجماعات التي تمثلها؟ ولا سيّما أننا نشاهد الدول التي تحصلت على استقلالها بفعل عامل التحرر من قبضة الدول التي كانت تضمها، تعرف حاليا صراعات داخلية تفند نوايا القيادات في تحقيق أو تجسيد أركان الدولة الوطنية كحقيقة، مثال قيام دولة أريتيريا في 24 مايو1993 بعد انفصالها عن إثيوبيا، لكن يلاحظ سيطرة جماعة الأقلية المسيحية على الحكم في أريتيريا، وهذا خلق صراعات داخلية بين الأغلبية المسلمة التي يغمرها شعور بالاضطهاد وبين الأقلية المسيحية المسيطرة، أيضا تعرف حاليا دولة جنوب السودان صراعات قبالية وعرقية خطيرة.

ومما سبق فإننا نخلص إلى أن الدولة الوطنية بالمفهوم الغربي لا يمكن أن يكون أنموذجاً عاماً لتنظيم المجتمعات السياسية لاختلاف الظروف التاريخية. والمقومات والعوامل الوطنية أو القومية. ويؤكد في هذا الصدد، المفكر والباحث الأفريقي ماوايلا تسي يمبي - (Mayila Tshiyembe) على فشل تعميم هذا الأنموذج عالمياً وعلى أفريقيا على وجه الخصوص، إذ يرى أن الدولة الأمة مفهوم خاص بالتاريخ الأوربي، الذي شهد ثورات عارمة من أجل تجسيد الدولة الوطنية، هذه الأخيرة تقوم على أساس التجرد من المفهوم العرقي، لكن مع وفرة مقومات التعايش والرغبة في الحياة المشتركة أهمها صفة المواطنة التي تحقق المساواة من ناحية الحقوق والواجبات، الأمر الذي وطد عامل الشعور بالرغبة في الانتماء الوطني كإطار للولاء بدلاً من الولاء للقبيلة أو للجماعة العرقية، وهو من ثَمَّ لا يمكن تطبيقه على الدولة الأفريقية التي تختلف من حيث الإرث التاريخي القومي والتنظيم الاجتماعي

أن الدولة الوطنية بالمفهوم الغربي لا يمكن أن يكون أنموذجاً عاماً لتنظيم المجتمعات السياسية لاختلاف الظروف التاريخية. والمقومات والعوامل الوطنية أو القومية

والواقع السياسي، فأهم ما يميز الدولة في أفريقيا هو وجود جماعات مسيطرة، غالباً ما تنتمي إلى أصول عرقية معينة، وهي لا تسعى للاهتمام بالتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، قدر اهتمامها بتسخير موارد الدولة لخدمة مصالح الشبكة الزبائنية، بالإضافة إلى البيروقراطيـــة التي نشـــأت في الفترة الاستعماريـــة والتي ظلت تؤدي مهام الإدارة العامة.

وكانت النتيجة هي أن الدول في أفريقيا أصبحت مسرحاً للانقلابات العسكرية والصراعات العرقية، التي يسعى من ورائها اللاعبون السياسيون لتحقيق وتأمين مصالحهم الضيقة.